رقم الوثيقة: MDE 14/007/2010

العراق: يجب على سلطات كردستان التحقيق في اختطاف وقتل صحفي

يتعين على حكومة إقليم كردستان اتخاذ خطوات فورية للتحقيق في اختطاف وقتل سردشت عثمان، هذا الأسبوع، وهو طالب جامعي يبلغ من العمر 23 سنة وصحفي يعمل مع مجلة *أشتي نامة* في أربيل، عاصمة إقليم كردستان العراق. ويأتي اختطافه وقتله في أعقاب موجة من الاعتداءات الأخرى على الصحفيين وغيرهم من منتقدي الحزبين الرئيسيين المشاركين في حكومة إقليم كردستان في السنوات الأخيرة دون أن يقدَّم أحد إلى ساحة العدالة.

واختطف سردشت عثمان، وهو طالب في السنة النهائية في جامعة صلاح الدين، بأربيل، من محيط الجامعة في 4 مايو/أيار 2010 على أيدي مجموعة من الرجال المسلحين مجهولي الهوية. حيث أجبروه عنوة على الصعود إلى سيارة ومضوا به بعيداً. ولم يُرَ حياً بعد ذلك. وعُثر على جثته مقتولاً في الموصل صباح 6 مايو/أيار 2010.

وقبل مقتله، كتب سردشت عثمان مقالات لمجلة *أشتي نامة*، التي تصدر في أربيل، ولمطبوعات أخرى. وطبقاً لما أوردته مواقع إلكترونية لوسائل إعلام كردية، فقد قام مؤخراً بنشر مقال في *أشتي نامة* انتقد في شخصية سياسية كردية كبيرة تلقى على إثرها، بحسب أقوال أخيه بشدر عثمان، تهديدات على هاتفه المحمول من مجهولين.

وعلى ما يبدو فإن اختطاف سردشت عثمان ومقتله هو أخر الحلقات في سلسلة من الاعتداءات التي تعرض لها الصحفيون المستقلون وغيرهم من منتقدي سلطات الحكومة الإقليمية لكردستان في السنوات الأخيرة. فقد تعاظم في السنوات الأخيرة نمط من الاعتداءات على من ينتقدون الأعضاء القياديين والمسؤولين في الحزبين الرئيسيين في إقليم كردستان – الحزب الديمقراطي الكردستاني، الذي يرأسه مسعود البرزاني، والاتحاد الوطني الكردستاني، الذي يرأسه جلال الطالباني – اللذين يشكلان مجتمعين حكومة إقليم كردستان العراق. وتمت االاعتداءات، بصورة عامة، والتي اتخذت في معظمها شكل اعتداءات جسدية تخللتها أعمال قتل، على أيدي رجال مجهولي الهوية بملابس مدنية يشتبه على نطاق واسع بأنهم من عملاء "الباراستين" و"الزانياري"، وهما الجهازان الأمنيان والاستخباريان للحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، على التوالي.

إن منظمة العفو الدولية تدعو سلطات إقليم كردستان العراق إلى أن تباشر على الفور تحقيقاً وافياً ومستقلاً في اختطاف وقتل سردشت عثمان وفي الاعتداءات الأخرى على الصحفيين وغيرهم في إقليم كردستان وفي المناطق الخاضعة للسيطرة الفعلية لحكومة كردستان العراق، وإلى تقديم من تتبين مسؤوليتهم عن هذه الانتهاكات إلى ساحة العدالة، وفق ما تقتضيه أحكام القانون الدولي.